

رد على ميشيل كيلو

❖ جانشير سنجي

قرأت مقالاً للسيد ميشيل كيلو في جريدة الوحدة /Yekîti/ العدد /١٣٢/ تموز ٢٠٠٤ نقلاً عن النهار اللبنانية ١٦/تموز ٢٠٠٤ بعنوان: "كم أمة يوجد في سوريا؟".

كإنسان وطني ديمقراطي كردي لم أر ما يجمعني بما ورد في هذا المقال شيئاً، علماً بأنني أعدت قراءته عدة مرات حتى ظننت أننا لا ننتمي إلى بلد واحد، ولا تجمعنا مصالح مشتركة.... مثله مثل غيره من العروبيين الذين لا يعترفون بوجود الآخر مهما كان هذا الآخر ومهما كانت مكانته في تاريخ وحاضر البلد والمنطقة .

إن الانتقاص من الكورد وحقوقهم القومية المشروعة، من طرف متقفي القومية العربية بات أمراً مألوفاً نسمعه ونقرأه ونشاهده كل يوم، وكل ساعة. كل ذلك ترافقاً بالتشويهات السافرة التي يتقصدها أصحاب ذلك النهج بحق الكورد وحركتهم القومية المناضلة.

يبدأ الكاتب مقاله بقوله: "ما أن اعتبر الدكتور بشار الأسد الأكراد السوريين قومية، حتى سارعت أحزابهم جميعها على إصدار بيانات توافق على هذا الوصف..."

لم تبدأ الأحزاب الكردية من حديث السيد الدكتور الأسد، وإنما هذه الأحزاب تملك خطاباً سياسياً وبرامج موضوعية وممارسات على مرّ العقود تؤكد أن الكورد هي القومية الثانية في سوريا، وجاء حديث السيد رئيس الجمهورية لقناة الجزيرة تصديقاً واعترافاً بهذا الفهم .

إن الكورد في سوريا جزء من أمة تتوزع جغرافياً بين أربع دول في العصر الحاضر. لا أدري بماذا يكيل السيد كاتب المقال أو من أين يأتي بمفاهيمه عن الأمة والقومية والشعب.

فلأكراد لغة وتاريخ ومصالح مشتركة، لغة الأكراد وتاريخهم أظن أن من البديهي أن نقول أنها مشتركة، أما عن المصالح المشتركة للأكراد فهناك ما يثبت ذلك، وهو تاريخ الدول والحكومات في هذه المنطقة التي لم تتعامل يوماً مع هذه المصالح (الكوردية) بشكل مجزأ وإنما تم التعامل معها دائماً على أنها كل متكامل، وما الاتفاقات العلنية منها والسرية بين أنظمة تركيا – إيران – سوريا – عراق النظام السابق إلا تأكيد على هذا

الوصف .. ناهيك عن اتفاقيات سايكس بيكو التي جزئ وطن الكورد بموجبها لتخلق مشكلة مزمنة، لها أبعادها المعقدة إقليمياً ودولياً عالمياً .

فالكورد مثلهم مثل العرب تماماً في سوريا جزء من أمة، وهذا الفهم لا يعني بأي شكل انتقاصاً من شأن العرب أو تمجيدهم بهم، هذه المفاهيم ثابتة وحقائق محايدة لا تقبل الانحياز لهذا أو ذاك، فإذا كان اسمي جانشير فإن ذلك لن ينقص من السيد ميشال كيلو واسمه.

إن اللعب بالألفاظ الهادفة إلى تعكير الحوار والتهرب من الواجب الإنساني والوطني حيال أية مجموعة بشرية، أو قومية قائمة مهضومة الحقوق، لن يعمينا عما هو مطلوب، كما وأن ذلك لن يربك أصحاب الرأي من الكورد الذين يمتلكون خطاباً سياسياً وطنياً وممارسة منسجمة مع هذا الخطاب الذي لا ولم يخرج عن الإطار الوطني الذي <<يحرص>> عليه كاتب المقال.

أما التهويل <<بالخطر>> الكوردي الذي لم يلفظه الكاتب صراحة، أو الضرب على وتر الانفصال وتقسيم الوطن السوري، فهذه كلها محاولات يائسة لضرب مشروعية النضال القومي الكوردي.

يصف الكاتب الحركة الكوردية "بالأقوامية" وينفي عنها صفة "القومية"، لم أسمع من قبل بحركة "أقوامية" وهل بإمكانه تعريف مثل هذه الحركة تعريفاً دقيقاً؟ وإذا كان يقصد أن الكورد مثلهم مثل باقي الأقليات العرقية في سوريا لا يملكون وطناً أو أنهم قادمون من خارج سوريا، فله نقول أن الكورد في سوريا لا يزالون يعيشون على أرضهم التاريخية، وإن مناطقهم امتداد طبيعي لموطن الكرد (ولن نقول كردستان لئلا يشهر السيد كيلو باقي أسلحته)، ولم يذكر تاريخ المنطقة منذ آلاف السنين أن الكورد قد غابوا عن هذه المناطق يوماً واحداً .

يقول السيد كيلو: " وإن حل مشكلات الأقوام السورية يكمن في الديمقراطية، أي في حقوق المواطنة والإنسان التي يجب أن تتألفها الأقوام غير العربية، لتنمي لغتها وثقافتها وشخصيتها الديمقراطية انطلاقاً من خيارها المستقل وإرادتها الطوعية".

أي خيار مستقل يقصده الكاتب وأية إرادة طوعية يتحدث عنها، وهل يسمح السيد كيلو للأكراد بخيارات مفتوحة، غير القبول بالهوية "العربية" السورية.

القومي الكوردي وفي التأكيد على انفراد التيار الديمقراطي بالساحة...".

"ويقول معلقاً على أحداث القامشلي ودمشق... "أظهرت هذه الوقائع آنذاك وواقعة الحماسة لتصريح الدكتور الأسد اليوم، أن التيار القومي قوي في الساحة الكوردية وأنه يراهن على ضعف العرب...". "وأن التيار الديمقراطي العقلاني والوطني محدود القوة والتأثير".

لو أنه احتفظ بتحذيراته كان أفضل.. فالأكراد لم يكونوا يوماً خصماً للعرب ولم يكونوا سبباً في إضعافهم كما ولم يكونوا متربصين بضعف العرب لينالوا الغنائم التي يتركها العرب في ميادين الصراع. بل كان الأكراد دوماً عوناً لهم وكانوا عامل قوة وليس عامل ضعف. فالسيد ميشال كيلو يحاول أن يقدم الأكراد كخصم مضاد للعرب، إن خفت كفة العرب ثقلت كفتهم، وإن أي نشاط قومي كردي قوي ونضال مشروع نشط مرتبط بضعف العرب، وكأن على العرب أن يكونوا بالمرصاد لأية حركة كوردية إن كان العرب أقوياء، ويجب ألا تبرز حركة قومية كوردية نشيطة ما دام العرب أقوياء.

أقسم أن مثل هذا الفهم للكورد ولحركتهم القومية الديمقراطية لأخطر من أي مشروع هدام يستهدف التأخي العربي الكوردي الذي نتوق إليه، ونسعى إلى تصفيته من الشوائب التي غصت بها طريقه بفضل جهود هؤلاء العروبيين الذين يتسترون وراء الإسلام الحنيف مرة وأخرى بالديمقراطية وثالثة بالحرص على وحدة الوطن...و..

ولكل من يريد التعرف على الحركة القومية الكوردية في سوريا نقول إن كل اتجاهات الحركة الكوردية تصب في تيار واحد عبر تاريخها الطويل منذ نصف قرن وحتى الآن، وهذا التيار يتسم بأنه يغلب في ممارسته وخطابه السياسي، النضال الديمقراطي الوطني على النضال القومي الكوردي، وذلك ليس تجاهلاً منه (كما يدعي كيلو) لقوة الروح القومية لدى الجماهير الكوردية، كما وليس إيماناً منه بأن التيار الديمقراطي قوي أو ينفرد بالساحة، فالحركة الكوردية على علم تام بما لديها من قوة جماهيرية كوردية وبما لدى التيار الديمقراطي السوري (غير الكوردي) من ضعف وانعزال، وأنها (أي الحركة الكوردية) تعتبر نفسها أقوى شريحة من شرائح الحراك الديمقراطي، وهي كذلك بجدارة.

يقول الكاتب: >> الحقوق القومية تعني الانفصال << و >> الحقوق الديمقراطية تعني الاندماج << مرة أخرى يخونه المنطق، فهو يحاول مستميتاً نفي الكورد، ونفي الحركة القومية الكوردية، علاوة على ذلك يحاول أن يكسي حديثه ثوباً منطقياً، لكنه يفشل كمن يحاول حجب الشمس بغربال.

وهل كانت الحقوق القومية يوماً مطلب ذو اتجاه وحيد وجامد جمود الحجر لا تعني غير الانفصال، ألا تملك القوميات خيارات أخرى غير الانفصال، أليس هناك خيار العيش المشترك مع من تريد، وألا ينفي العيش المشترك مفهوم الانفصال؟

وهل الحقوق الديمقراطية تعني الاندماج فقط، أليس الانفصال حق ديمقراطي حو الآخر يا سيد كيلو.

أحق للسيد كيلو أن ينتقي من الوصفات ما يحلو له ضارباً بذلك كل مقاييس المنطق والعقل السليم دون رحمة.

رأفة بالمفاهيم يا عزيزي لا تكن عزفاً نشازاً يضاف إلى السمفونيات النشازة التي امتلأت بها دنيا الكورد، أم أن تشويه المفاهيم أيضاً بات حقاً ديمقراطياً؟

الخطاب السياسي الكوردي، وبرامج وممارسات الأحزاب الكوردية على الأرض مشبعة تماماً، وتزيل أي شك لأي صاحب عقل سليم ومنصف أن الكورد كانوا ولا زالوا تعزراً عليهم أوطانهم وبلدانهم ووحدة تلك البلدان.

ليس لأمثال صاحب هكذا رأي، وإنما لأي غيور على مصالح العرب نقول أن أقرب الأصدقاء للعرب، حتى هذه الساعة هم الكورد، ويشهد على ذلك تاريخ الكورد القديم والحديث، وأكرر الممارسة السياسية الكردية والخطاب السياسي الكوردي السابق والحاضر.

والجدير بالذكر أن برامج الحركة القومية الكوردية من ناحية تناولها للحقوق القومية للشعب الكوردي في سوريا ضحلة، ولا ترضى بمتلها أية حركة قومية في العالم كونها (برامج الحركة) لا تمثل إلا الحد الأدنى لما يستحقه الشعب الكوردي. ولكن حتى هذه الضحالة لا ترضى كاتب المقال ومن لف لفه.

يقول كيلو: "تحدثت محذراً الأخوة الأكراد عن اتجاهين: اتجاه أول يراهن على ضعف العرب...". واتجاه ثان يبالغ في تجاهل قوة التيار

تحديات جديدة

❖ بقلم : ميثان هوري

بعد أحداث قامشلي (١٣/١٢ / آذار) دخلت الحركة الكردية في سوريا مرحلة تاريخية يمكن تسميتها بالجديدة بناءً على معطيات جديدة أفرزتها تلك الأحداث والتي مهدت لعملية نشوء تحديات إضافية تستدعي المزيد من الدراسة والمناقشة والحوار الجاد بين مختلف فصائل الحركة لتأسيس مشروع سياسي يوحد الخطاب الكردي في مواجهة تلك التحديات والتي يمكن اختزلها فيما يلي :

- النجاح النسبي الذي حققه مدبري الفتنة في خلقها لنوع من الصراع القومي التناحري بين القومية العربية والكردية في أيامها الأولى وامتداد تأثيراتها السلبية فيما بعد لتتال وجزئياً من العلاقة التاريخية التي تربط أبناء القوميتين، هذه العلاقة التي تعد الرقم الأهم في معادلة ترسيخ وتعزيز الوحدة الوطنية، وبالتالي نشوء حالة من الفتور والجمود بين مكونات تلك المعادلة، إلى جانب التأثير السلبي لتفاعلات الحدث على التوجه الديمقراطي للحركة السياسية الكردية ومحاولاتها الجادة في مجال الانفتاح على الوسط العربي بفعالياته المختلفة، وتجلي ذلك بوضوح في بعض المواقف المتسارعة والخاطئة لبعض المتقفين العرب تجاه الحدث والشعب الكردي بشكل عام .

- فرضت السلطة الحاكمة آنذاك طابعاً عسكرياً على المناطق الكردية من خلال انتشار قوات من الجيش النظامي بالقرب من المدن والبلدات ذات الأغلبية الكردية وكذلك انتشار [سرايا رجال حفظ النظام]، بالإضافة إلى الدوريات الأمنية المنظمة. أو بتعبير آخر تمت عسكرة المناطق الكردية كما أرادت لها الأوساط الشوفينية، وبالتالي تفعيل قانون الطوارئ والأحكام العرفية ميكانيكياً بدلاً من إلغائها كما كان متوقعاً . وبذلك أصبح المجتمع الكردي تحت رحمة العسكر وقوانينهم الاستثنائية وممارساتهم التي لا تتسجم مطلقاً مع روح العصر، وما التعامل اللاإنساني مع كافة

يقول كيلو: "...ألا تلعب هذه الكتابات لمصلحة الاتجاه الأمني المتحكم، الذي يستخدم ورقة الوحدة الوطنية والقومية..."

كما يقول المثل " وزاد في الطنبور نغمًا... نعم كان ينقصنا الورقة الأمنية فقد أضافها السيد كيلو يحذرنا بها، وهل كانت هذه الورقة غائبة حتى الآن أم أنها دائمة الحضور مع كل الأوراق السيئة الصيت.

وما على الكورد وحركتهم القومية إلا أن يسكتوا تماماً حتى يرتاح السيد ميشال كيلو وأمثاله.

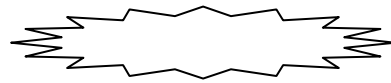
يقول كيلو: "ثمة مهمتان تتطلبان نقاشاً وطنياً صادقاً هما: وضع القوى الكردية، والشعارات التي تتذرع بالديمقراطية"، أهى دعوة صادقة للحوار الديمقراطي الوطني لبحث مستقبل سوريا ووضع النقاط على الحروف، لتصحيح المسار نحو مستقبل آمن؟.

أم أن تلك المهام لا تعني القوى الديمقراطية والقومية الكردية، وإن ما يعنيهها هو موجه للدوائر الأمنية والبيت في النهاية باتهام من يلزم اتهامه وإسكات من يلزم إسكاته وإنهاء المشكلة "ديمقراطياً" ليهدأ بال "القفين" على مستقبل العرب من "أعدائهم" الأكراد.

لا بد من كلمة أخيرة، ما دمنا نتحدث عن الحقوق، وهل حقوق الإنسان والمجموعات البشرية، والقوميات، تقتصر فقط على اللغة والثقافة والمواطنة؟ وأليست هناك حقوقاً سياسية يستحقونها، أليس بناء الدولة والمجتمع، بما في ذلك إقرار الحقوق الثقافية والمواطنة تتوقف على بناء سياسي واضح المعالم يشارك في إيجاده جميع أبناء الوطن كل حسب موقعه وانتمائه؟ أم أن المقصود من "الأقوام" هم أشباه أبناء الوطن وليسوا أبناءه الحقيقيون؟

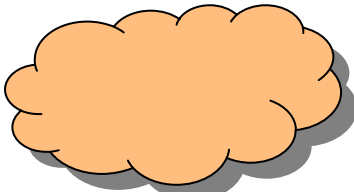
وختاماً نقول بأن صدام حسين العفقي سيطل المثل الأعلى لكل القوميين ولو كانت بأيديهم أسلحة صدام لما ترددوا يوماً في إعادة ما فعله ذلك المشوه.

ولكن نقول لكل العفالة، أن رفض الآخر لا ولن يجدي نفعاً.



مقابلة له مع قناة الجزيرة بأن القومية الكردية جزء أساسي من النسيج السوري والتاريخ السوري ، تقرر قيادته القطرية بعد فترة وجيزة منع نشاط الأحزاب الكردية في سوريا ؟ !!!
هذه بعض التحديات الجديدة والإضافية أمام الحركة السياسية الكردية وربما هناك المزيد لم تتبلور بعد صورتها الواضحة والنهائية ، الأمر الذي يستدعي بذل جهود إضافية وكبيرة من قبل قياداتها لمواجهة تلك التحديات ومستجدات الوضع السياسي الراهن بمعطياته الكثيرة ، دون الوقوع في مغالطات الماضي وتناقضاته التي تبعد الصفوف وتنعش سياسة المحاور والفرقة، فطبيعة المرحلة الحالية لا تكفيها الإصطفافات السياسية السابقة(تحالف - جبهة... الخ) .

إذا حركتنا السياسية وقياداتها بشكل خاص أمام تحديات جدية وربما مصيرية تفرض بذل جهود كبيرة من أجل توحيد الطاقات الكردية في إطار سياسي موحد وشامل يلتم شامل الكرد ويوفر مستلزمات النضال بالشكل المطلوب والمقبول وهذا ما لا يختلف عليه أحد سواء في الوسط القيادي الكردي أو الأوساط الجماهيرية والشعبية العامة . وبناءً عليه جاءت موافقة كافة الأحزاب الكردية في هذا التوقيت الحساس على مبادرة حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) الداعية إلى تشكيل مجلس قيادة الحركة وخاصة وأنها أي المبادرة تشكل خطوة عملية على طريق تلاقى الصف الكردي وتوحيده تحت مظلة سياسية موحدة تمثل طموحات وآمال شعبنا وتمهد لعقد مؤتمر وطني كردي في سوريا الفصل الأهم في عملية توفير مستلزمات العامل الذاتي العام والأهم في معادلة التحرير والخلاص من السياسة الشوفينية ومشاريعها العنصرية في ظل المتغيرات الدولية وتأثيراتها الإيجابية في عملية تكوين العامل الموضوعي .



المعتقلين الكرد وإخضاعهم إلى التحقيقات الأمنية وإحالة معظمهم إلى محاكم عسكرية استثنائية ووفاء البعض تحت التعذيب، إلا دليل صارخ على هيمنة العسكر والأجهزة الأمنية على مقاليد الحكم في البلاد .

• رفع الحدث من سوية طموح ومطالب الجماهير الكردية المشروعة والمحقة تجاه حركتها السياسية وخاصة قياداتها، بالحفاظ كحد أدنى على الأداء الجماعي المميز الذي أبدته أثناء الحدث وفيما بعد في تعاملها مع تداعياته ولأول مرة في تاريخها الطويل نسبياً وذلك تحت تسمية " مجموع الأحزاب الكردية "، الأمر الذي نسف وبقوة جدران الجليد التي كانت مقامة بين الحركة والجماهير في فترة ما قبل الحدث وأصبحت الحركة على تماس مباشر مع جماهيرها وأبرزت وحدتها التي لاقت الرضى والاستحسان في الشارع الكردي، ويجب تطويرها لتصبح واقعاً عملياً تستند إلى دعائم وأسس قوية وسليمة تأمن لها الاستمرارية والدوام .

• نمو بعض الميول والنزعات المتطرفة والطفولية بين فئات - وان كانت قليلة ومحدودة - من أبناء شعبنا الكردي والترويج لها من قبل البعض بهدف تصعيد تفاعلات الحدث من خلال طرح معالجات وحلول تقوحي منها رائحة السذاجة، وتؤكد بعدهم عن المنطق السليم والتفكير العقلاني والموضوعي ويعتمدون في ذلك على العاطفة والشعور القومي المتنامي لدى أبناء الشعب الكردي، لمأرب وغايات خاصة تخصهم وحدهم .

• صيغة قرار القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم والداعي إلى منع نشاط الأحزاب الكردية في سوريا وإبلاغ قيادات الحركة الكردية شفهاً بمضمون القرار عبر الأجهزة الأمنية. هذا القرار الذي يؤكد مضي السلطة في التعامل الأمني (القمعي) مع القضية الكردية في سوريا ، انطلاقاً من منطق القوة والاستعلاء الفج من جهة، ويشير بشكل واضح إلى وجود تناقضات كبيرة في قمة الهرم السلطوي من جهة أخرى ، ففي الوقت الذي يعترف الأمين العام الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية بواقع وجود القومية الكردية في سوريا ويؤكد علناً في